الأمم المتحدة

A/C.2/72/L.36

الجمعية العامة

Distr.: Limited
20 October 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

اللجنة الثانية

البند ٢٠ من جدول الأعمال

تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

إكوادور*: مشروع قرار

تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة المتعلقة بتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، بما في ذلك قراراتها ٥٦/٢٠٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٦٥/١٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٦٦/٢٠٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٦٧/٢١٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٦٨/٢٣٩ المؤرخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٦٩/٢٢٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٧٠/٢١٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ٧١/٢٣٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٧١/٢٥٦ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، المعنون ”الخطة الحضرية الجديدة“، الذي أعربت فيه عن عميق امتنانها لإكوادور، حكومةً وشعباً، لاستضافتها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عقد في كيتو في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ولتوفيرها كل ما يلزم من دعم، وأيدت الخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، والواردة في مرفق القرار المذكور،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تؤكد من جديد أيضاً قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، والتزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد كذلك قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ ترحب باتفاق باريس الذي اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ[(١)] وببدء نفاذه المعجل، وإذ تشجع جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه تنفيذا تاما، وتشجع جميع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[(٢)] على القيام في أقرب وقت ممكن، إن لم تكن قد فعلت بعد، بإيداع صكوك تصديقها على الاتفاق أو قبوله أو إقراره أو الانضمام إليه، حسب الحالة،

وإذ تشدد على أهمية مبدأ الشمول في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعدم تخلف أي بلد ولا أي أحد عن الركب في تنفيذ هذا القرار،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٢٣٥/٧١ بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)؛

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٢٨٣/٦٩ المؤرخ ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الذي اعتمدت فيه إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، الذي يعد جزءا لا يتجزأ من الخطة الحضرية الجديدة، والذي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والحد من مخاطر الكوارث الكبيرة، والحد من الخسائر في الأرواح وسبل العيش والصحة وفي الأصول الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأشخاص والأعمال التجارية والمجتمعات المحلية والدول في غضون السنوات الـ ١٥ المقبلة، والإسهام بذلك في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر،

وإذ تؤكد من جديد كذلك دور برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) وخبرته وأهميته، نظراً لدوره ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة بوصفه مركز تنسيق معني بالتوسع

---

(١) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

(٢) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

الحضري المستدام والمستوطنات البشرية، بما في ذلك دوره في تنفيذ ومتابعة واستعراض الخطة الحضرية الجديدة، بالتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى،

وإذ تحيط علما بتقريري الأمين العام عن التنفيذ المنسق لجدول أعمال الموئل[٣] وعن تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وللإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)[٤]،

وإذ تسلم بأن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة يسهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإضفاء الطابع المحلي عليها بطريقة متكاملة ومنسقة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي، وبمشاركة جميع الجهات الفاعلة المعنية،

وإذ تكرر تأكيد أهمية المشاركة الواسعة لجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك الحكومات المحلية والإقليمية، فضلا عن منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة،

وإذ تسلم بالتعاون الوثيق بين موئل الأمم المتحدة والحكومات الإقليمية والمحلية، عبر آليات تشمل لجنة الأمم المتحدة الاستشارية المعنية بالسلطات المحلية وغيرها من المنابر، من خلال العمل الوثيق مع سائر وكالات الأمم المتحدة، في إطار ولاياتها ووفقا للسياسات والأولويات الوطنية،

وإذ تكرر تسليمها بأن مسؤوليات موئل الأمم المتحدة قد تغيرت، على مر السنوات، تغيرا ملموسا في نطاقها وتعقُّدها فيما يخص الجوانب الإقليمية والحضرية المبينة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، وخطة عمل أديس أبابا، بما في ذلك تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة،

وإذ تسلم بأن تحقيق الالتزامات التحويلية المحددة في الخطة الحضرية الجديدة سيتطلب أطرا سياساتية تمكينية على كل من الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي، تُدمج من خلال التخطيط التشاركي وإدارة التنمية المكانية الحضرية ووسائل التنفيذ الفعالة، وتُستكمل بالتعاون الدولي، وكذلك بالجهود المبذولة في مجال تنمية القدرات، بما في ذلك تبادل أفضل الممارسات والسياسات والبرامج فيما بين الحكومات على جميع المستويات، وإذ تشدد، في هذا الصدد، على ضرورة تحسين التنسيق والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية الإقليمية والحضرية المستدامة، ضمن إطار التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ والإبلاغ على نطاق المنظومة، وفقا لما جرى تأكيده في الفقرة ٨٨ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ تحيط علما بتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى الذي أنشأه الأمين العام لتقييم فعالية موئل الأمم المتحدة وتعزيزها[٥]، الذي يتضمن توصيات لتعزيز فعالية وكفاءة ومساءلة ورقابة موئل الأمم المتحدة،

---

(٣) E/2016/54.

(٤) A/71/347.

(٥) A/71/1006.

وإذ تحيط علما أيضا بالموجز الذي أعده رئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة وإعادة تنظيم موئل الأمم المتحدة في هذا الصدد،

١ - ***تحث*** الأمم المتحدة على تكثيف الدعم المقدم إلى جهود الدول من أجل التنفيذ التام للخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدت في كيتو عام ٢٠١٦[٦]؛

٢ - ***تكرر*** تأكيد الفقرات ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ من الخطة الحضرية الجديدة، التي دُعي فيها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ضمن جملة أمور، إلى التنسيق في إعداد التقرير الذي يصدره الأمين العام كل أربع سنوات عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة؛

٣ - ***تسلم*** بأهمية الدعوة إلى اتخاذ تدابير ملموسة وإعمالها بهدف تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة تنفيذا تاما وفعالا وفي الوقت المناسب، على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي؛

٤ - ***تهيب*** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة أن تكفل، في حدود ولاية وموارد كل منها، عدم تخلف أي بلد أو أي أحد عن الركب في تنفيذ هذا القرار؛

٥ - ***تحث*** الأمين العام على أن يتناول، في إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما يتماشى مع القرار ٢٤٣/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الاتفاقات الحكومية الدولية ذات الصلة، من قبيل الخطة الحضرية الجديدة والجوانب الحضرية والإقليمية من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٧]، لضمان أخذ ولاياتها المختلفة في الاعتبار؛

٦ - ***تكرر*** تأكيد أهمية أخذ التدابير التالية في الاعتبار من أجل تعزيز موئل الأمم المتحدة:

(أ) إعادة تأكيد الدور الذي يضطلع به موئل الأمم المتحدة، وما لديه من خبرة، في نطاق الولاية المنوطة به، بوصفه مركز تنسيق معني بالتوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية، بالتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، مع التسليم بالصلات القائمة بين التوسع الحضري المستدام وجملة أمور تشمل التنمية المستدامة والحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ، والقيام، في هذا الصدد، بتشجيع موئل الأمم المتحدة على أن يضع، بالتعاون الوثيق مع سائر كيانات منظومة الأمم المتحدة، إطار عمل على نطاق المنظومة للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وأداء مهام التنسيق الأخرى ذات الصلة في هذا الصدد؛

(ب) تحقيق عضوية عالمية في مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة وإعادة تسميته ليصبح ”جمعية الأمم المتحدة للمستوطنات الحضرية والبشرية“، على أن تجتمع الجمعية مرة كل سنتين في نيروبي بمشاركة كاملة من جميع الدول الأعضاء، وأن تتولى جميع المهام وخطة الاجتماعات الحالية لمجلس الإدارة ما لم تقرر الجمعية نفسها خلاف ذلك؛

---

(٦) القرار ٢٥٦/٧١، المرفق.

(٧) القرار ١/٧٠.

٧ - ***تقرر*** تعزيز العمل المعياري لموئل الأمم المتحدة بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية المترابطة للخطة الحضرية الجديدة حتى لا يتخلف أحد عن الركب وضمان الاقتصادات المستدامة والشاملة للجميع والاستدامة البيئية؛

٨ - ***تلتزم*** بتعزيز مهام موئل الأمم المتحدة في مجالات الشراكة والتنسيق والشفافية والمساءلة وتعبئة الموارد، وفقا للولاية المنوطة به؛

٩ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يضمن إضفاء الطابع المؤسسي الكامل على آلية التنسيق المعنية بالمستوطنات البشرية والمناطق الحضرية المستدامة وتوفير الدعم المناسب لطرائق العمل المؤسسية من أجل تنفيذ مهمة التنسيق؛

١٠ - ***تؤكد*** ضرورة تعزيز دور موئل الأمم المتحدة في توليد المعارف والقدرة على إدارتها بالاستناد إلى عمله المعياري والتنفيذي والترابط بين العلم والسياسات، وذلك بالارتكاز على ما هو قائم من صكوك وتقييمات وشبكات للمعلومات على الصعيد الدولي من أجل توليد وتدوين ونشر المعارف المستندة على الأدلة في مجال التوسع الحضري، وإذكاء الوعي العام بأهمية مسائل التوسع الحضري البالغة الأهمية، فضلا عن المسائل الناشئة؛

١١ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يدرج في الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ موارد تأخذ في الاعتبار برنامج العمل المنقح المقترح لموئل الأمم المتحدة، بما في ذلك زيادة الميزانية العادية لإتاحة تنفيذ ولايته على نحو كامل وفعال، ولا سيما العمل المعياري على النحو الذي دعت إليه الفقرة ١٢٩ من الخطة الحضرية الجديدة وكذلك اتاحة فرص لزيادة الكفاءة في استخدام الموارد؛

١٢ - ***تدعو*** الدول الأعضاء والجهات المانحة الدولية والثنائية والمؤسسات المالية إلى تقديم إسهامات لموئل الأمم المتحدة عن طريق زيادة التبرعات المالية المقدمة لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، بما في ذلك الصندوق الاستئماني للخدمات الأساسية الحضرية وسائر الصناديق الاستئمانية للتعاون التقني، وتدعو الحكومات القادرة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة إلى إتاحة تمويل مضمون على مدى سنوات متعددة وإلى زيادة مساهماتها غير المخصصة لأنشطة بعينها دعماً لتنفيذ الولاية المنوطة بالموئل؛

١٣ - ***تحث*** موئل الأمم المتحدة على أن يدمج عمله المعياري بشكل كامل في أنشطته التنفيذية دعما لتنفيذ الأبعاد الحضرية في أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة، وتسلم بالتنمية الحضرية والإقليمية المستدامة بوصفها عاملا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة والرخاء للجميع؛

١٤ - ***تؤكد من جديد*** أن الخطة الحضرية الجديدة، لما كانت تعيد النظر في طريقة التخطيط للمدن والمستوطنات البشرية وتصميمها، وفي طريقة تمويلها وإعمارها وإدارتها وتدبير شؤونها، فهي ستساعد على وضع نهاية للفقر والجوع بجميع أشكاله وأبعاده، وفي الحد من أوجه التفاوت، والتشجيع على النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وذلك للاستفادة على الوجه الأكمل من إسهامها الحيوي في التنمية المستدامة، وتحسين صحة البشر ورفاههم، وتحسين القدرة على التكيف وحماية البيئة؛

١٥ - ***تسلم*** بأهمية تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، مع مراعاة اختلاف واقع كل بلد وقدراته ومستوى تنميته، واحترام التشريعات والممارسات الوطنية، فضلاً عن السياسات والأولويات الوطنية؛

١٦ - ***تكرر تأكيدها*** لأهمية موقع مقر موئل الأمم المتحدة في نيروبي، وضرورة تعزيز كفاءة موئل الأمم المتحدة وفعاليته وشفافيته وسبل مساءلته والرقابة التي يقوم بها في سياق دعم تنفيذ ولايته؛

١٧ - ***تعرب عن تقديرها*** لحكومة ماليزيا على عرضها استضافة الدورة التاسعة للمنتدى الحضري العالمي في كوالالمبور في شباط/فبراير ٢٠١٨، وتعيد تأكيد الدور الذي يضطلع به المنتدى الحضري العالمي باعتباره منبرا للدعوة يستفيد منه جميع أصحاب المصلحة في ميداني المستوطنات البشرية والتوسع الحضري المستدام، استنادا إلى طابعه غير التشريعي؛

١٨ - ***تشجع*** موئل الأمم المتحدة على تعزيز تعاونه مع المصارف الإنمائية الدولية والقطاع الخاص لكفالة اتساق الدعم في مجال السياسات العامة، ومواءمة الاستثمارات الحضرية الواسعة النطاق مع مبادئ الخطة الحضرية الجديدة، وتيسير زيادة الاستثمار في التوسع الحضري المستدام، بالاستناد إلى مرفق التنفيذ المتعدد الشركاء من أجل التنمية الحضرية المستدامة؛

١٩ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والسبعين البند المعنون ”تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)“.